الميثاق
الاقتصادي

الصندوق الاجتماعي للتنمية يقر البيان المالي للسنة المالية الماضية

□ اقر مجلس إدارة الصندوق الاجتماعي للتنمية في اجتماعه برئاسة الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس ادارة الصندوق ، البيان المالي للصندوق للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م في ضوء تقرير مراقبي الحسابات .

وأوضح البيان أن إجمالي الموارد للصندوق في مختلف المصادر للعام ٢٠٠٦م بلغت اربعة وثمانين مليوناً ومائتين الف دولار.. فيما بلغ اجمالي المستفيدين من تلك المشاريع اكثر من ثلاثة عشر مليوناً ونصف المليون نسمة على مستوى مختلف المحافظات وساهمت في توفير نحو اثنين وعشرين مليون فرصة عمل مؤقتة خلال فترات التنفيذ.

وخمسة وخمسون مليوناً وستمائة وأربعة وأربعون ألف ريال .

وأشار البيان إلى أن الرصيد التراكمي لطائفي الموارد حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م وصل إلى تسعة مليارات وخمسمائة وخمسة وستين مليوناً ومائة وخمسة وثمانين ألف ريال .

وقد فوض المجلس إدارة الصندوق بتعيين مراقب حسابات للعام المالي الحالي ، والأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المقدمة من قبل مدقق الحسابات على البيان المالي للسنة الماضية ، إلى جانب التأكيد على ضرورة دعم الصندوق لبناء القدرات المؤسسية للسلطة المحلية باعتبارها شريكاً أساسياً للصندوق في عملية تنفيذ وإدارة المشاريع والحفاظ عليها وضمان ديمومتها .

الجدير بالذكر ان اجمالي المشاريع المنفذة من قبل الصندوق الإجمالي للتنمية منذ انشئ الصندوق وحتى يونيو الجاري وصلت إلى أكثر من ستة آلاف وسبعمائة وثلاثة عشر مشروعاً موزعة على مختلف القطاعات التي يعمل بها الصندوق وذلك بتكلفة اجمالية خمسمائة واربعة وخمسين مليوناً ومائتي الف دولار.. فيما بلغ اجمالي المستفيدين من تلك المشاريع اكثر من ثلاثة عشر مليوناً ونصف المليون نسمة على مستوى مختلف المحافظات وساهمت في توفير نحو اثنين وعشرين مليون فرصة عمل مؤقتة خلال فترات التنفيذ.

الانضمام إلى المزيد من المنظمات الخليجية المتخصصة

مجلس التعاون الخليجي يجدد التزامه بدعم التنمية في اليمن

كتب/ جمال مجاهد

□ جددت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية تأكيدها على الأهمية القصوى التي توليها لدعم مسيرة التنمية في اليمن التي تجمعها مع دول المجلس علاقات متينة من الجوار والتاريخ والمصالح المشتركة.

وقال الوزير المفوض ومدير إدارة التكامل الاقتصادي والدراسات في الأمانة العامة لمجلس التعاون الدكتور عبد العزيز العويشق الذي ألقى كلمة الأمانة العامة في افتتاح اللقاء التشاوري الأول بين الحكومة اليمنية ومجتمع المانحين الأربعاء الماضي، إن مؤتمر المانحين الذي رعته دول مجلس التعاون يمثل خطوة من خطوات التعاون والتكامل بين دول المجلس واليمن، والذي بدأ بالقرار الذي اتخذ في عام ٢٠٠١ بدعوة اليمن للانضمام إلى عدد من منظمات مجلس التعاون، وهي عملية مستمرة بهدف انضمام اليمن إلى المزيد من المنظمات المتخصصة في مجلس التعاون واندماج الاقتصاد اليمني في اقتصاد دول المجلس.

واعتبر العويشق مؤتمر المانحين نقطة البداية في عقد شراكة طويلة المدى بين الجمهورية اليمنية والجهات المانحة يتم من خلالها الاتفاق على تمويل مشاريع التنمية في اليمن في مناخ اقتصادي شفاف وفعّال، في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة اليمنية وشرعت في تنفيذها.

وقال العويشق إنه بعد مؤتمر المانحين استأنفت اللجنة الفنية المشتركة بين مجلس التعاون والجمهورية اليمنية أعمالها بالعمل على ترجمة التعهدات التي تم تقديمها في لندن إلى واقع ملموس عن طريق الاتفاق على تخصيص المشاريع وبرمجتها. وأوضح أن التعهدات الحالية لدول مجلس التعاون والصناديق الإقليمية المشاركة في اللجنة الفنية المشتركة "الصندوق العربي والبنك الإسلامي" تبلغ أكثر من ٣,٧ مليار دولار، وقد تم تخصيص حوالي ٢,٥ مليار دولار منها حتى الآن أو حوالي ٦٥٪ من إجمالي التعهدات موزعة على أكثر من ٤٠ مشروعاً وبرنامجاً تنموياً تم الاتفاق عليها بين الجانبين. واعتبر الدكتور العويشق أن قياس نجاح هذا الجهد لا يحدده حجم التعهدات أو التخصيصات فحسب، بل بالتنفيذ الفعلي للمشاريع التي تسهم في تنمية اليمن وتفيد المواطن. ويعتمد ذلك على مجموعة متكاملة من العوامل منها، الالتزام بخطة التنمية وما عكسته من أولويات، والإسراع في تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية الطموح الذي تم تبنيه، وتعزيز الطاقة الاستيعابية في الأجهزة التخطيطية والتنفيذية والإشرافية، والتعاون والتشاور والتنسيق بين الجهات المانحة من أجل دعم جهود الحكومة اليمنية لتحقيق أهداف خطة التنمية الثالثة. وقال العويشق "إن هذه هي التحديات التي تواجهنا في المرحلة القادمة، وإنني على ثقة بأن هناك عزماً وتصميماً حقيقيين على مواجهتها والتعامل معها بما يمكن من الإعداد للمشاريع وتنفيذها بالاعتماد على أهداف كمية ملموسة قابلة للقياس والمتابعة، وفق برامج زمنية تتلاءم مع الوتيرة المتسارعة الناتجة عن مضاعفة المساعدات الخارجية بمعدل أكثر من ٤٠٠٪ نتيجة التعهدات التي تم تقديمها في مؤتمر المانحين، والتي تم تخصيص معظمها حتى الآن".

وأشار إلى العرض القوي لموقف الحكومة اليمنية من الإصلاحات الاقتصادية والذي قدمه بكل وضوح فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية الذي أكد على الأهمية القصوى لدور الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والحكم الرشيد في برنامج التنمية في اليمن.

وقال رئيس الوزراء الدكتور علي محمد مجور في افتتاح أعمال اللقاء التشاوري الأول لمتابعة نتائج مؤتمر المانحين بين الحكومة اليمنية وشركائها في التنمية إن هذا اللقاء يأتي وقد انقضت حوالي سنة ونصف من عمر خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة، ومع ذلك فإن مستوى التقدم في تخصيص تعهدات المانحين ونسبة ما تم تخصيصه حتى الآن حوالي ٦٦٪ من إجمالي التعهدات.

وأشار رئيس الوزراء في كلمته إلى أنه وعلى الرغم من التطورات التنموية التي تحققت لليمن خلال الفترة الماضية، إلا أن هناك الكثير من التحديات والإشكاليات ذات الطابع الهيكلي التي مازالت تعترض التنمية في اليمن، وان الحكومة تعمل جاهدة مع شركاء التنمية لمواجهة هذه التحديات ولتحقيق أهداف التنمية الألفية بحلول العام ٢٠١٥ وفق رؤية إستراتيجية تضمنتها خطة التنمية الثالثة وبرنامجها الاستثماري العام، وكذلك أجندة الإصلاحات الوطنية الشاملة، وعلى وجه الخصوص الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية والتشريعية، وما تضمنته من آليات لمكافحة الفساد وإصلاح الخدمة المدنية ورفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة.

ولفت مجور إلى أن مؤتمر المانحين الذي عقد في لندن منتصف نوفمبر من العام الماضي، أسهم في تأسيس شراكة تنموية حقيقية مع مجتمع المانحين، لدعم جهود التنمية في اليمن والتغلب على التحديات التي تواجه التنمية على نحو يسمح لليمن بتحقيق أهداف خطة التنمية الثالثة وما تضمنتها من مشاريع في إطار البرنامج الاستثماري الكلي للخطة، والذي تبلغ تكلفته الإجمالية حوالي ٢٥ مليار دولار.

من جانبه استعرض نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الأرحبي أهم المؤشرات لسير تخصيصات تعهدات المانحين منذ انعقاد المؤتمر في لندن وحتى يونيو ٢٠٠٧م.

وعن مستوى التقدم في تخصيص تعهدات المانحين أكد الوزير الأرحبي أنه تم تخصيص حوالي ٦٥,٥٪ فيما بلغت نسبة المبالغ التي تم التوقيع عليها في شكل اتفاقيات حوالي ٨,٨٪ وهي نسبة ضئيلة تدعو إلى أهمية الإسراع في التوقيع على الاتفاقيات والبدء في التنفيذ. وتابع "من ناحية أخرى بلغت التخصيصات لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حوالي ٤١٪ من إجمالي تعهدات المانحين، والدول المانحة التقليدية الثنائية حوالي ٧٨٪ من إجمالي تعهداتها، وبالنسبة للمؤسسات الدولية والإقليمية شكلت التخصيصات حوالي ٩٠٪ من إجمالي تعهداتها. وبلغت نسبة التخصيصات الحالية على مستوى القطاعات مقارنة بحجم الفجوة التمويلية للإنفاق الاستثماري خلال الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠١٠، حوالي ٤٨٪، وقد حظي قطاع التنمية البشرية وشبكة الأمان الاجتماعي بنسبة ٥٩٪، وحاز قطاع البنية التحتية على نسبة ٤٣٪، وقطاع الزراعة والأسماك على ١٢٪، وقطاع الإصلاح المؤسسي على ٧٧٪".

وقال الأرحبي "إن عملية تخصيص التعهدات قد استغرقت وقتاً طويلاً نسبياً بسبب بعض الصعوبات والتحديات التي نأمل أن يتم تجاوزها والتي من بينها طول الفترة الزمنية التي تتطلبها بعض الجهات المانحة في جانب التحضير والإعداد للمشاريع وعدم توافق اتجاهات بعض المانحين مع أولويات البرنامج الاستثماري العام".

مؤشرات اقتصادية

مدينة طبية بكلفة ٢٥٠ مليون دولار

صنعاء– "الميثاق"

تستعد شركة "الام. بي.بي. جي" الاستشارية الدولية لتقديم دراسة الجدوى الاقتصادية النهائية الخاصة بمشروع مدينة الصالح الطبية، إلى الحكومة اليمنية خلال أسابيع تمهيداً للبدء بإعداد التصاميم الهيكلية التفصيلية خلال ١٤ شهراً، وتقديم العروض ووثائق المناقصات لتنفيذ المشروع الذي تتراوح تكلفته الإجمالية بين ٢٢٠ و٢٥٠ مليون.

وقال المهندس جمال السودي– الذي قدم الدراسات والمخططات الأولية للمشروع الذي تموّله مؤسسة قطر للتنمية في اليمن، إلى الحكومة اليمنية –إن المشروع الطبي يقام على مساحة تزيد عن ٥٣٧ ألف متر مربع، في المنطقة الشرقية من صنعاء "منطقة نقم– شارع خولان" ويتسع لألف سرير، ويضم عيادات خارجية ومراكز طبية وعلاجية متخصصة ومراكز تشخيصية، ومركزين للبحث والتطوير والدراسات.

وبحسب الشركة الاستشارية المنفذة لدراسة الجدوى فإن مدينة الصالح الطبية التي تنفذ خلال ٣ سنوات ستتمكن من خلال خدماتها الطبية المتميزة والنوعية من التحول إلى مركز جذب واستقطاب للمرضى من داخل اليمن والدول المجاورة.

مشاريع سياحية في خمس محافظات

اعلنت الهيئة العامة للتنمية السياحية أن مستثمرين ورجال أعمال يجرون مشاورات ودراسات مع نظراء لهم خليجيين وألمان وإيطاليين لتنفيذ العديد من المشاريع السياحية، وخاصة مشاريع المنتجعات السياحية البحرية والسياحة العلاجية.

وأكد مدير عام الاستثمار بالهيئة عبده مهدي صلاح أن هناك مشاريع سياحية بدأت دراساتها وستنفذ قريباً، منها مشاريع لمنتجعات وقرى سياحية في محافظة إب، ومشروع آخر في محافظة تعز سيقام في وادي الدور كمنتجع للسياحة الثقافية والطبيعية على بعد حوالي ١٥ كيلو متراً من مدينة تعز وبتكلفة حوالي ١٥٠ مليون ريال للمرحلة الأولى.

وقال صلاح "صدرت العديد من الموافقات لتنفيذ بعض المشاريع السياحية ومنها على سبيل المثال مشروع في اللحية ومشروع آخر في الخوخة، وأيضاً لدينا حالياً موافقات وتصاريح مبدئية لتنفيذ مشاريع منتجعات للسياحة العلاجية في لحج وحضرموت، وأيضاً هناك استعدادات لإنجاز تصاريح استثمار لتنفيذ مشاريع للسياحة العلاجية لحمام جارف في بلاد الروس بمحافظة صنعاء". ولفت مدير عام الاستثمار بهيئة التنمية السياحية إلى أن هذه المشاريع سيتم تنفيذها عبر الهيئة العامة للاستثمار ومكتب السياحة الموجود في الهيئة.

طلبات لفتح ثمانية مصارف إسلامية وتجارية

دعا الوكيل المساعد في البنك المركزي اليمني البنوك الإسلامية إلى إنشاء تكتل مصرفي إسلامي موحد وقوي لمنافسة التكتلات المالية الضخمة التي يتم دراسة تراخيصها حالياً في البنك المركزي اليمني والتي تقدمت بطلب ترخيص لمزاولة عملها في اليمن بعد مؤتمر فرص الاستثمار في اليمن.

وقال الوكيل المساعد لقطاع الرقابة على البنوك في البنك المركزي اليمني أحمد دعميم أمام منتدى صناعة الخدمات المالية الإسلامية الذي نظمته الجامعة العالمية الماليزية بالتعاون مع بنك التضامن الإسلامي العالمي بصنعاء الخميس "إن ثمانية بنوك كبيرة خليجية وغير خليجية تقدمت بطلب فتح فروع لها في اليمن ونحن بصدد دراسة طلباتها حالياً وسوف تمنح التراخيص في الفترة القريبة القادمة، وأغلب تلك البنوك إسلامية".

وقال دعميم "ننصح البنوك الإسلامية اليمنية بإنشاء تكتل قوي لمواجهة التكتلات العملاقة الموجودة في الاقتصاد العالمي.

ووصف دعميم أداء البنوك الإسلامية اليمنية بأنه جيد ويسهم بشكل كبير في إنماء الاقتصاد الوطني، مؤكداً أن أمام البنوك الإسلامية والتجارية اليمنية مهمة إعادة هيكلة ذاتها لمنافسة القادمين لأنهم سيأتون بقوة هائلة وبرأس مال كبير وإدارة قوية للغاية وعلى البنوك المحلية استيعاب ذلك والاستعداد المبكر قبل أن تجد نفسها في مواجهة غير متكافئة.

الترخيص لعشرة مشاريع استثمارية في عدن

منح مكتب الهيئة العامة للاستثمار بمحافظة عدن خلال الفترة الماضية من العام الجاري تراخيص لإقامة عشرة مشاريع استثمارية في القطاعات الصناعية والسياحية والتعليمية والخدمية.

وأفادت إحصائية صادرة عن مكتب الهيئة العامة للاستثمار بعدن بأن القيمة الاستثمارية لتلك المشاريع المرخصة بلغت نحو ٦ مليارات و٤٣٠ مليون ريال، احتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى بخمسة مشاريع تليها المشاريع السياحية بثلاثة مشاريع. وبينت الإحصائية أن المشاريع المرخصة وفرت ٣٠٤ فرص عمل من العمالة اليمنية المؤهلة.

لحج.. أكثر من ٣٠ مشروعاً استثمارياً بكلفة ٦٠ مليار ريال

❖ لحج- أحمد عقربي

□ كشف مدير عام الاستثمار بمحافظة لحج عن ٢٥ طلباً استثمارياً محلياً وخليجياً وعربياً في المنطقة الصناعية بمحافظة لحج بمساحة ١٠×١٠ كم٢، ويتوقع استلامها قريباً من قبل الفريق الفني المصري الذي يقوم بتخطيط المشاريع الصناعية الموزعة في عشر مناطق في جميع محافظات الجمهورية من بينها محافظة لحج.

وأضاف سليمان الهبوب في تصريح لـ«الميثاق» ان هناك عدداً من المشاريع السمكية إلى جانب تشييد موانئ ومصافي النفط المزمع تنفيذها خلال الأعوام القادمة في المنطقة الساحلية للمحافظة التي تمتد من رأس عمران مروراً برأس العارة حتى خور العميرة بمساحة تقدر بـ(٨٨٠ كم) وستستوعب تلك المشاريع آلاف الأيادي العاملة من المحافظة والمحافظات الأخرى.

مشيراً إلى إن المحافظة تحتضن حالياً ثلاثين مشروعاً استثمارياً تتجاوز تكلفتها ٦٠ مليار ريال أبرزها صناعة الاسمنت وصناعة الحديد والطوب الأحمر والسيراميك والبلاستيك والعديد من كسارات الأحجار وخلاطات الأسفلت وتشغيل الآلاف من العمالة اليمنية باستثناء ١٠٪ من العمالة الأجنبية المتخصصة لفترة لاتتجاوز العام.

وحدد الهبوب الصعوبات التي تواجه الاستثمار في المحافظة بعدم توافر الطاقة الكهربائية وعدم توافر المياه التي تصل إلى مواقع المشاريع إلى جانب عدم توافر الغاز حالياً لتشغيل محطات الكهرباء وهي أبرز الصعوبات، فضلاً عن مشاكل الأراضي مابين المستفيدين وأراضي وعقارات الدولة والمستثمرين.. وضاف قائلاً: ان انشاء المنطقة الصناعية يتطلب معالجة هذه الصعوبات ناهيك عن ضرورة توفير كل الخدمات وتنفيذ الإجراءات عبر النافذة الواحدة.

جمعية حماية المستهلك تطالب بإقرار قانون الحماية

□ استغربت الجمعية اليمنية لحماية المستهلك قيام الحكومة بسحب مشروع قانون حماية المستهلك من مجلس النواب بعد إحالته إلى لجنة مختصة بالمجلس واثرائه بالنقاش والآراء وإدخال التعديلات عليه.

وقال المهندس فضل مقبل منصور نائب رئيس الجمعية اليمنية لحماية المستهلك: إن مشروع القانون الذي أعدته الجمعية وأقره مجلس الوزراء قبل أكثر من عام، قد استوفى حقه من آراء وملاحظات مختلف الجهات الحكومية المعنية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وذلك من خلال لجنة شكلت من ١٠ وزراء، واستغرق عملها ١٠ أشهر كاملة..وتابع منصور: «كما أن لجنة الصناعة والتجارة بمجلس النواب قد ناقشت مشروع قانون حماية المستهلك لمدة ٦ أشهر، إضافة إلى أن لجنة خاصة مصغرة قد استقصت آراء مختلف الأطراف المعنية وقامت بإدخال تعديلات على مشروع القانون».

معرباً عن استغرابه الشديد جراء سحب المجلس لمشروع القانون ورافضاً في الوقت نفسه أي مبررات لمثل هذا الإجراء.

ويرى نائب رئيس جمعية حماية المستهلك أن مشروع القانون الجديد سيوفر مرجعية قانونية مهمة تقوم على إقرار الحقوق الثمانية للمستهلك واعتبارها مرجعاً عند تقييم مصالح المستهلك وتقدير الأضرار التي تلحق به.

لافتاً إلى أنه «سيسهم في توفير آلية غير مسبوقة لتنظيم العلاقة بين المستهلك من جهة وبين المزودين، سواءً أكانوا منتجين أو مستوردين، والمعلنين من جهة أخرى، كونه يتضمن عقوبات ويحدد بوضوح المسئوليات المدنية والجزائية على المخالفين لنصوصه ولنصوص أي قانون تضمن أي مستوى من مستويات حماية المستهلك ومصالحه».وكانت الجمعية قد أصدرت أخيراً «الدليل الإرشادي للمستهلك ٢٠٠٧م.. توعية– حماية– ترشيد»، اعتبرت فيه قانون حماية المستهلك أهم المكاسب التي تأمل أن يصدر هذا العام.

ويتضمن الدليل الإرشادي في نسخته الثالثة إرشادات تتعلق بأهم السلع والخدمات التي تهم المستهلك.

ووفقاً للدليل الإرشادي «يأتي الإصدار الجديد نتاج متابعة مستمرة لأحدث المعلومات المتصلة بخصائص ومكونات الأغذية والأدوية وبكيفية استخدام السلع، وهو جهد بذله فريق من المتخصصين في الدائرة الفنية للجمعية.. ويتميز باهتمامه بعدد أكبر من السلع الغذائية والدوائية والسلع الاستهلاكية الأساسية، وبمجال الخدمات الأساسية بعد بروز إشكاليات كثيرة حول علاقة المستهلك بالخدمات وما لحق به من أضرار لايمكن تجاهلها.